جمارك ميناء عدن في عصر الدولة الرسولية
(رؤية تحليلية)

د.عبد الحكيم محمد ثابت العراشي
أستاذ التاريخ والحضارة الإسلامية المساعد
كلية التربية ردفان- جامعة عدن

ملخص

عرفت عدن بأهميتها التجارية منذ أقدم العصور، نتيجة لما تتمتع به من موقع جغرافي مميز يقع في قلب خطوط التجارة العالمية، فقد كانت محطة مهمة لتجارة العبور بين الشرق والغرب، وأدت دور الوسيط التجاري مع كثير من البلدان والشعوب؛وهذه أمور حققت لها الريادة في مجال التجارة الدولية.

ومع أن النشاط التجاري لهذه المدينة قد نال اهتماماً كبيراً من الباحثين؛ إلا أنه لا يزل حقلاً بكراً في العديد من جوانبه المختلفة؛ وحسبنا في هذه الورقة البحثية دراسة "جمارك ميناء عدن في عصر الدولة الرسولية".

فمن المفاخر التي كان يزهو بها العصر الرسولي ذلك الاهتمام المتزايد بميناء عدن و بأنظمته الإدارية والمالية، حيث عملوا على إيجاد مؤسسات متعددة لإدارته ،كما وضعوا اللوائح وسنّوا القوانين الكفيلة بتسيير العمل فيه،هذا بالإضافة إلى إتباع سياسة جمركية تتناسب مع طبيعة المرحلة من جهة، ومع الحركة التجارية من جهة أخرى .

والذي يدرس وثائق نور المعارف سرعان ما يكتشف أن بناء الدولة الرسولية لجمارك ميناء عدن قد صيغ بطريقة مبتكرة وحديثة على عصرها ، يكاد ينافس جمارك الموانئ الحديثة من حيث طبيعة العمل مع الأخذ بعين الاعتبار الوسائل المتوفرة في خدمة جمارك الموانئ الحديثة.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعريف بجمارك ميناء عدن كمؤسسة اقتصادية، وإبراز النظم الجمركية المتطورة المتبعة في هذه المؤسسة.

كلمات مفتاحية: جمرك - سلعة – نظم – سياسة.

1- المقدمة:

اشتهر ميناء عدن في مجال التجارة العالمية منذ القدم ، وذلك بحكم موقعه الاستراتيجي المهم الذي يقع في قلب خطوط المواصلات الدولية، فهو يطل على أهم البحار التجارية التي أكسبته موقعاً تجارياً مرموقاً ، وجعلت منه محطة عبور للتجارة العالمية بين دول العالم في الشرق والغرب ، فقصدته السفن التجارية من مختلف البلدان والأقاليم ، ولعب دوراً مهماً في حركة النقل التجاري ، وازدهار التجارة العالمية .

وترجع شهرة عدن وموانئها في عالم التجارة إلى عصور قديمة ،فقد كانت عدن سوقاً وميناءً لكبار تجار اليونان والرومان، فكانوا يقصدونها في رحلات منتظمة من مصر، كذلك كانت عدن مركزاً لتبادل السلع الإفريقية والهندية والمصرية، ومكاناً تبحر منه السفن إلى الهند[1].

وظل ميناء عدن محتفظاً بمكانته هذه، بل تحول بعد الإسلام إلى مخزن ضخم للبضائع القادمة من أنحاء شتى بعد أن جعلها التجار الممر الرئيس لهم.

ومما تجدر الإشارة إليه بهذا الصدد ما ذكره بعض الجغرافيين العرب ، فقد ذكروا بان عدن هي فرضة[2] اليمن وخزانة المغرب ومعدن التجارة[3]، وخزانة بضائع الهند والسند والصين والعراق وعمان والبحرين ومصر وجدة وفارس والزنج والحبشة[4].

يتضح مما سبق أن ميناء عدن كان يمثل مركز تجارياً عالمياً، يتم فيه التبادلات السلعية المختلفة ؛ ومع زيادة الازدحام عليه ،واعتماد الدولة في دخلها عليه بشكل كبير، كان لزاماً وضرورة وجود تنظيم إداري ومالي وسياسة جمركية تنظم العمل وتنشط الحركة التجارية؛ وهذه هي المحاور الرئيسة لهذا البحث .

2- التنظيمات الجمركية:

وتنقسم إلى قسمين: الإدارية، والمالية:

2-1- التنظيمات الإدارية:

حصلت في عصر الدولة الرسولية تطورات حضرية واسعة، في مختلف جوانب الحضارة ، ومنها النظم الإدارية ، فقد تطورت هذه النظم بشكل ملحوظ، حيث اتخذت طابعاً متميزاً بين الجوانب الأخرى ، واكتسبت مقومات راسخة ، ولكن ما يهمنا هنا هو جزء محدد منها ، هو التنظيمات الإدارية لميناء عدن .

2-1-1- الوظائف :

وجد في ميناء عدن جهاز إداري يأتي على رأسه ناظر الفرضة[5] الذي له النظر في الأموال ويتفقد تصرفاتها ويرفع إليه حسابها لينظر فيه ويدققه ، فيمضي ما يمضي ويرد الباقي[6] .وكان لناظر الفرضة نائب يعرف بنائب الفرضة ، يقوم بأعمال الناظر في حالة غيابه[7].

يأتي بعد ذلك عدد من المشائخ، يعرفون بمشائخ الفرضة، ومهمتهم الإشراف على عملية تفريغ البضائع وفرزها ، وتحديد ما عليها من عشور وضرائب، ويتم تكليفهم بذلك بموجب مرسوم يصدر عن السلطان، ويجلس المشائخ عند قيامهم بعملهم على دكة[8] إلى جانب عدد من الموظفين، كما يوجد للمشائخ نواب يقومون بعملهم في حال انشغالهم [9].

هذا وقد ضمت مصلحة جمرك عدن عدداً من الكُتّاب الذين تختلف مهامهم باختلاف العمل الذي يؤدونه، فمنهم كتّاب الصندوق ،وكاتب المتجر، وكتّاب التنجيل ،وكاتب الوصولات، وكاتب الاستعلام .

وتتمثل مهام كتاب الصندوق بكتابة أصولات تقبيض لما يتم شراؤه من بضائع مختلفة للدور السلطانية من السفن التجارية ، ويكون كاتب المتجر المسؤول الأول عن المتاجر(المخازن) ، حيث يعمل على تسجيل ما يدخل إليها من بضائع وما يصرف منها ، لذا فهو المصدر الوحيد للمعلومات عن البضائع لمشائخ الفرضة ، وأما كتاب التنجيل فهم المسئولون عن جميع البضائع التي يتم تفريغها ، ولا يسمح لأحد أن يفتحها إلا بحضور المباشرين من مشايخ الفرضة ، ويتم التحقيق عن أية بضاعة وجدت مفتوحة ، وفي هذه الحالة يتعرض الكتاب للمساءلة القانونية، أما كاتب الوصولات فهو المسؤول أمام مشائخ الفرضة شهرياً عن أسماء الرقيق الداخلين إلى عدن عبر البحر ، ويحدد في قوائم المتوفين والمتغيبين ومن بقي منهم ومن تم شراؤه ومن سلم لمالكه[10] ، ومن الكتاب كاتب الاستعلام ، مهمته تدوين ما في السفينة من الأفراد والبضائع ويرفع بذلك تقريراً إلى والي مدينة عدن ومن ثم إلى السلطان[11] .

وفضلاً عن ذلك فقد وجد في جمرك ميناء عدن بعض العاملين المتخصصين في وزن البضائع يعرفون بالوزانين ، مهمتهم وزن البضائع ، كما يقف بجانب الميزان موظف آخر

يعرف بمملي البضائع ، مهمته إملاء البضائع التي تضع على الميزان بصوت مرتفع ، ومواجهاً بوجهه للتجار وموظفي الجمرك عند النداء ،تجنباً لأي تلاعب من قبله مع التجار تهرباً من الرسوم هذا من جهة ، ولمنعه من إعطاء معلومات غير صحيحة للمسجلين من جهة أخرى[12] .

هذا وقد وجد في جمرك ميناء عدن موظفون يسمون بالناظرين ،يجلسون في مواقع متفرقة من أعالي الجبال المحيطة بالميناء لمراقبة وصول السفن ،ومن العاملين في الجمرك المفتشون ، ومهمتهم تفتيش كل من في السفينة تفتيشاً دقيقاً يصل إلى العمامة والشعر وكم القميص ، كما وجدت امرأة عجوز تقوم بتفتيش النساء، وكذلك وجد مجموعة من العمال تنحصر مهمتهم على نزع أشرعة السفينة عند رسوها ويحتفظون بها ،فلا يسلمونها لصاحب السفينة إلا بعد ما يدفع الرسوم المقررة عليه[13].

2-1-2- التوثيق:

من المستلزمات الضرورية للإدارة التوثيق بجوانبه المختلفة،ولابد أن يبنى التوثيق على أسس صحيحة وقواعد متينة لضمان الديمومة والحفاظ على الحقوق.

وإذا تتبعنا عملية التوثيق في جمرك ميناء عدن سنجد أنفسنا أمام جملة من الإجراءات التوثيقية التي تدل على الحذق الإداري في التوثيق والأرشفة ،والبراعة في التنظيم، فقد كان يتم توثيق كافة المعاملات في ميناء عدن في سجلات وأوراق رسمية، وهي سجلات وأوراق متعددة، تراجع باستمرار لإصلاح الخلل ؛ إذ إنها وثائق لاتقبل النقض.

و تعد الدفاتر(السجلات)من أهم وسائل التوثيقية في جمرك ميناء عدن ،فقد استخدمت الإدارة الجمركية عدد من السجلات ،ويوضح الجدول الآتي (شكل رقم 1) أهمها، والمهام المناطة بها[14]

أسم السجل	جهة التوثيق	مكان الحفظ	مهمته
دفتر الخلاص	ناظر ومشائخ الفرضة	إدارة الفرضة (الجمرك)	تدون فيه البضائع الواردة والصادرة وما وجب عليها من عشور.
دفتر المقبوضات	محاسبو الصندوق	إدارة الصندوق	تدون فيه المقبوضات المالية لمبيعات السلع التابعة للدولة،وعشور الخيل،وايجار مراكب الدولة.
دفترالمتجر(المخزن)	كاتب المتجر	إدارة المتاجر	تدون فيه البضائع الواردة والمنصرفة من المخازن.
دفتر بضائع الدولة	كتاب الصندوق	إدارة الصندوق	تدون فيه البضائع التابعة للدولة والمرسلة مع بعض التجار للاتجار بها مقابل نسبة معينة ،حيث يتم محاسبتهم بعد عودتهم على ضوء هذا السجل .
دفتر المشتروات	كتاب الصندوق	إدارة الصندوق	تدون فيه مشتروات الدولة من الجمرك .

شكل رقم(1)جدول يوضح السجلات المستخدمة في إدارة جمرك ميناء عدن

لم تكن السجلات هي الوسيلة التوثيقية الوحيدة في إدارة الجمرك ، فقد وجدت أيضاً مجموعة من الأوراق(استمارات) وسندات مالية تستخدم في العمليات الإدارية والحسابات المالية ،ويوضح الجدول الآتي(شكل رقم 2) أهم تلك الأوراق[15]:

أسم الوثيقة	جهة التوثيق	مكان التوثيق	مهمتها
أوراق النّول	كتاب الصندوق	إدارة الصندوق	هي أوراق تكتب بأجور الشحن الخاصة بمراكب الدولة التي تقوم بنقل كبار تجار الكارم[16] إلى مصر وبضائعهم وما تحتاجه من تموين في رحلة الذهاب والإياب.
أوراق إدخال المستخدمين	كتاب الباب	إدارة الفرضة	هي أوراق تكتب باسم البضاعة الداخلة من باب مدينة عدن –باب البر– إلى الجمرك.
أوراق إخراج المستخدمين	كتاب الصندوق	إدارة باب الفرضة	وهي أوراق تكتب بالبضائع الخارجة من الباب ومقدار العشور المفروض عليها.
أوراق المصروف	ناظر ومشائخ الفرضة(إدارة الفرضة)	إدارة الصندوق	وهي سندات الصرف المالي من الصندوق،وقد جرت العادة أن لا يصرف محاسب الصندوق أي مبلغ مالي إلا بهذا السند ، شريطة ان يحمل توقيع الناظر والمشائخ.
أوراق الرقيق	كاتب الوصولات	إدارة الفرضة	وتسمى ب:"العرائض"؛ وهي أوراق يدون فيها أسماء الرقيق الداخلين إلى عدن عبر البحر ، ويُحدّد فيها المتوفون والمتغيبون ومن بقي منهم ومن تم شراؤه ومن سلم لمالكه .
أوراق حسبة مُسَفَّرَات النواخيذ (ربابنة السفن)	إدارة الجمرك	إدارة الفرضة،ونسخة ترسل إلى البلاط الرسولي	هي سندات مالية موثقة ،تتضمن البضائع ،وكذا قيمة مادفعه صاحب السفينة من ضرائب مستحقة لإدارة الجمرك.
أوراق مُسَفَّرَ	إدارة الجمرك	إدارة الفرضة،ونسخة ترسل إلى البلاط الرسولي	يبدو أنها أوراق اعتماد المغادرة للأشخاص ،وهي شبيهة -كما أحسب- بتأشيرة المغادرة في الوقت الحاضر.

شكل رقم (2): جدول يوضح الأوراق المستخدمة في إدارة جمارك ميناء عدن

مما سبق يلاحظ التطور الذي وصلت إليه التنظيمات في جمرك عدن ، فقد كانت المعاملات المختلفة تمر وفق أطر موثقة لضمان الحقوق، كما أعطت دلالة واضحة على مدى قوة الجهاز الإداري وفاعليته في تنظيم كل ما يتعلق بالنواحي الجمركية.

وبأنعام النظر في الجدولين السابقين يتضح الآتي:

-وجود سجلات قيد ، وارد ومنصرف، ووثائق اعتماد ، وسندات قبض وصرف، وتأشيرات وصول ومغادرة أو يمكن أن نسميها براءات الذمة-ان صح التعبير-؛ وهي وثائق رسمية لا يمكن الإخلال بها أو عدم الاعتراف بها.

- وجود إدارات متخصصة لإدارة جمرك ميناء عدن.

-الكشف عن إحدى روائع النظم الإدارية في العصر الرسولي ، وهي الأرشفة المنظمة والمتقنة التي تدل على الحداثة والتطور.

ومن روائع الإجراءات الإدارية القانونية في جمرك ميناء عدن توقيعات المختصين ،وكذا ختم الجمرك.فقد جرت العادة بعد استكمال كتابة الأوراق والسندات والعقود من قبل المختصين تحال إلى المسئولين على ذلك للتوقيع عليها، ثم ترسل إلى الأرشيف الإداري لتختم [17]الوثيقة، وبذلك تكون في صيغتها النهائية، وبصفتها الرسمية والقانونية.

2-2- التنظيمات المالية:

المقصود بالتنظيمات المالية الإدارة المالية المشرفة في جمرك ميناء عدن، وكذا موارد الجمرك ونفقاته أو مصروفاته.

2-2-1- الإدارة المالية:

اليمن مثلها مثل غيرها من الولايات الإسلامية عرفت نظام الإدارة المالية (الدواوين[18])منذ وقت مبكر، وأخذت هذه الدواوين في التطور التدريجي حتى بلغت أوج ازدهارها في عصر الدولة الرسولية نتيجة سعي سلاطينها في إيجاد نظام مالي وإداري محكم ودقيق؛ ولتحقيق هذا الغرض اقتبسوا الكثير من أنظمة مصر المملوكية حتى تشابه النظامان تشابهاً كثيراً في كثير من الأمور.

وما يهمنا هنا الدواوين أو الإدارات المالية التي تتولى العملية الحسابية في جمرك ميناء عدن أو التي لها صلة بذلك .

2-2-1-1- ديوان النظر:

كانت عدن المركز الرئيس لهذا الديوان[19]، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى تنوع النشاط التجاري فيها ، ومع هذا فقد كان له صلة بالسكان[20]. ومهمة هذا الديوان الإشراف على الضرائب التي تُحصل من التجار أو الواردين إليها من الغرباء، بالإضافة إلى مراقبة خزانة ميناء عدن[21]، ولأهمية هذا الديوان كان لا يعين فيه إلا من توافر لديه خبرة في الكتابة [22]،واطلاع واسع وممارسة في العمل المحاسبي.

هذا وقد حرصت الدولة الرسولية على تأهيل رؤساء هذا الديوان من خلال إرسالهم للتدريب إلى مصر، ومن ضمن الذي أرسلوا عبد الله بن العباس الهمداني[23]، والذي يعد من أشهر من تولى هذا الديوان.

2-2-1-2- ديوان العد:

هو عبارة عن وحدة محاسبية تقوم بمهمة متابعة الشؤون المالية من إيرادات ومصروفات أو الإشراف على الأوضاع المالية في المؤسسات الإنتاجية التابعة للدولة، ويتبع في شؤونه السلطان مباشرة[24]،ومن المؤكد أنه كان له صلة مباشرة على ميناء عدن،إذ إن ميناء عدن يمثل مؤسسة إنتاجية.

2-2-1-3- الديوان الكبير:

عرف هذا الديوان في العصر الرسولي بالديوان السعيد[25] ،وكانت مهمة هذا الديوان تحصيل جمع الأموال المقررة للدولة، مثل خراج الأراضي الزراعية، والعشور التجارية، والجزية، والمكوس [26] والضرائب[27] ،وتوريدها إلى خزانة الدولة الرئيسة[28]، ومن المؤكد ان الصندوق [29][]الموجود في جمرك ميناء عدن هو وحدة محاسبية تابعة لهذا الديوان، حيث يقوم بتجميع الأموال ومن ثم توريدها إلى خزانة الدولة.

2-2-2-الموارد المالية:

وهي الأموال التي يتم تحصيلها من جمرك ميناء عدن، وتحصل هذه الأموال من ضرائب مفروضة على البضائع الواردة والصادرة بتنظيمات عدة، وهي كالآتي:

2-2-2-1- العشور:

وتسمى بمال الفرضة[30]،و تؤخذ هذه الضريبة على البضائع الواردة إلى ميناء عدن والصادرة منه[31] ،وتختلف نسبة العشور من سلعة إلى أخرى،فقد كانت العشور تحدد على أساس الوزن إذا كانت السلعة من الموزونات أو العدد إذا كانت ذات عدد ؛ وتحدد أيضاً على أساس نسبة معينة من الثمن الذي يقدر لكل سلعة وتسمى (المثّمنات) ، وفي بعض البضائع يتم أخذ نسبة معينة من السلعة ويسمى هذا القانون (المُقاسم)[32] .

2-2-2-2- ضريبة الشواني[33] :

وفي هذا الصدد فرضت العديد من المكوس التجارية على البضائع في ميناء عدن منها ما يعرف بـ: (دينار الشواني) ، وهي ضريبة أحدثها سيف الإسلام طغتكين الأيوبي (579-593هـ) مقابل حماية التجار وتجارتهم من اللصوص والقراصنة[34]، وكان مقدار هذه الضريبة العُشر(10%)[35] ، وهو المقرر نفسه المعمول به في أواخر عصر دولة أيوبية اليمن وبداية عصر بني رسول.

2-2-2-3- دلالة المخازن :

ومن المكوس دلالة المخازن، وهي ضريبة استحدثت في العصر الرسولي، ومع عدم معرفة سببها ، إلا أنها كانت تدفع على ما يبدو مقابل حفظ البضائع في المخازن حتى يتم بيعها[36]، وكانت هذه الضريبة ترفد خزانة الدولة بمبالغ مالية كبيرة، فقد بلغت عائدات ميناء عدن في سنة 680هـ منها إلى جانب الضمان ثلاثين ألف ومائتين دينار غير الأقمشة[37].ومن المحتمل أن هذه الضريبة هي ضريبة دار الزكاة نفسها التي كانت سارية المفعول في عصر الدولة الأيوبية .

2-2-2-4- ضريبة الدلالـــة :

وهي ضريبة فرضتها الدولة الرسولية على جميع البضائع التجارية الواردة إلى جمرك ميناء عدن، في حين أُعفيت منها جميع البضائع المحلية التي يتم تصديرها عن طريق ميناء عدن[38].

وقد وجدت هذه الضريبة منذ العهد الأيوبي، فقد ذكر ابن المجاور[39]أنه في عام 625هـ، أسست دار الدلالة ، وهذه الضريبة كانت تدفع مقابل قيام الدلال بالمناداة على السلعة للتوفيق بين البائع والمشتري على ثمنها[40]،وكان مقدارها فلساً عن كل دينار، أما البضائع التي تباع بالجملة فإنه يؤخذ عليها على كل مائة ديناردينار واحداً[41].

2-2-3- المصروفات المالية:

لكي تكتمل الصورة عن النظم المالية لابد من الإشارة إلى المصروفات، فمن أوجه صرف الأموال رواتب الموظفين في الميناء، ومع إن المصادر لم تشر إلى ذلك، لكن من المؤكد إنهم كانوا يتقاضوا رواتب أسوة بموظفين الدولة الآخرين. ومما هو جدير

بالإشارة أليه في هذا الصدد ماذكره ابن المجاورأن الناظوريتقاضى على كل سفينة يبشر بها ديناراً[42].

لم تكن الرواتب هي المصروفات الوحيدة بل أن هناك مصروفات متعددة ،وهذا مايتضح من ما ذكر في وثائق نور المعارف ، فقد ذكرت أن هناك أوراقاً(استمارات) رسمية للمصروفات من الصندوق[43] ،وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على كثرة المصروفات حتى وأن لم تكشف عنها تلك الوثائق.

3-الإجراءات القانونية للجمارك:

وجد في جمرك ميناء عدن عدد من الإجراءات القانونية التي تنظم بها الحركة التجارية، و يمكن أن نقسمها إلى الآتي: [44].

3-1- القانون الضريبي:

عملت الدولة الرسولية على إصدار قانون عام يتم بموجبه التعامل الضريبي في فرض العشور على كل البضائع الواردة والصادرة من ميناء عدن، وبموجب هذا القانون تم تحديد النسبة العامة للعشور المفروضة على كل سلعة من السلع، وهذا القانون يشبه بما هو معمول به في أيامنا في جمارك الموانئ والمطارات الذي يسمى بـ:(التعرفة الجمركية) ،ومن أهم ما اشتمل عليه ذلك القانون من بنود:

-بند الموزونات والكيل: يندرج تحت هذا البند العديد من السلع كالمعادن وبعض الأخشاب النادرة والحبوب والعقاقير الطبية ومواد الصباغة والبهارات.

- بند المقاسم: وهو أخذ كمية محددة من السلع التجارية، ومن أمثلة ذلك الحديد الخام الذي يؤخذ منه ربع الكمية.

-بند المثمنات: ويندرج تحته عدد من السلع التجارية منها اللؤلؤ والمرجان والمصنوعات الحديدية، وبموجب هذا القانون يتم تثمين تلك السلع ويؤخذ عشور على قدر ثمنها.

-بند المعدودات: لقد اتضح أنه يندرج تحت هذا البند سلع الأقمشة والأواني المنزلية، وبموجب هذا القانون يتم أخذ مبلغ مالي معلوم في التعرفة الجمركية عن عدد معين من تلك السلع،واتضح أن المبلغ المالي يتفاوت من سلعة إلى أخرى ،ومن المحتمل أن هذا التفاوت يرجع إلى نسبة القيمة الشرائية للسلع.

-بند المردودات:ينص هذا البند على إعفاء البضائع التي تم إعادتها من البلدان المصدرة إليها بسبب عدم رواجها.

3-2- قانون تنظيم عملية تفريغ البضائع والسلع من المراكب والسفن ودخولها الفرضة وخروجها منها:

جرت العادة أن يتم تفريغ المراكب من البضائع بحسب أولوية وصولها، إلا من وجد في مركبه عيب (خلل) فإنه يتم تقديمه.

أما خروج البضائع من الفرضة فيتم على حسب الأولوية أيضاً فلا يكون هناك تقديم لأحد إلا بوصية من السلطان، كما أنه لا يجوز إعاقة أو عرقلة البضائع سواء كان داخل الفرضة أو عند إخراج البضاعة من بابها.

3-3- قانون تنظيم المعاملات:

لقد وجدت بعض القوانين لتنظيم سير الحركة التجارية (البيع والشراء)المرتبطة بمخازن الجمرك، ومن تلك القوانين:

-لا يسمح لنائب الديوان (القائم بأعمال المشتروات للدولة) شراء أي بضاعة إلا عند انعقاد الحلقة (المزاد العلني) ، حيث يشتري كما يشرى سائر الناس.

- عندما يتم عقد المزاد العلني ويرسو المزاد على أحد التجار، يقوم مراقب الأسواق (المحتسب[45]) بتسجيل السعر المتفق عليه، ويأخذ قطعة من ذلك ضمان عدم استبدالها

بقطعة أخرى أقل جودة؛ إذ أن بعض التجار يحتالون حيث كانوا يظهرون في المزاد العلني قطعة وعند التسليم يعطون قطعة مغايرة ،وهي اقل جودة.

- ومن إجراءات الدولة في عملية بيع الذهب عدم بيعه إلا تحت إشراف والي المدينة الذي يقوم باستدعاء الصرافين لفحصه والتأكد من عدم غشه، وكان لا يتم تعريف الصرافين.والدلالين بكميات الذهب المراد بيعها ، لأن معرفتهم بقلته سيؤدي إلى احتكاره.

3-4- قانون الملاحة البحرية (النقل البحري):

وجد في ميناء عدن قانوناً نظم عملية النقل البحري بين ميناء عدن وبقية البلدان، وبموجبه احتكرت مراكب الدولة (الأسطول التجاري) نقل البضائع مع الأقطار الأخرى، حيث كان يتم تفريغ البضائع الآتية من مختلف الجهات في ميناء عدن، ومن صور ذلك في انه لا يتم السماح لتجار الهند بالإبحار بمراكبهم مباشرة إلى مصر والعكس، إلا في حالات نادرة وخصوصاً لتجار الهند ذوي المكانة الكبيرة.

وهناك حالة أخرى يتم فيها السماح للتجار باستئجار مراكب غير مراكب الدولة وهي عند خلو الميناء من المراكب التابعة للدولة.

3-5-القانون الأمني:

تدل الشواهد التاريخية على أن الرسوليين اهتموا اهتماماً كبيراً بأمن دولتهم، فكانوا يدركون وجود ثغرات ومسامات في دولتهم تتسرب منها المعلومات التي ربما يستفيد منها الأعداء، لذا عملوا على سد تلك الثغرات عن طريق سن القوانين والنظم الاحترازية ومراقبة الأجانب والمبعوثين وكل مشتبه.

ومن الشواهد التاريخية على ذلك التفتيش الدقيق والاستجوابات التي كانت سارية المفعول في ميناء عدن نهاية العصر الأيوبي وبداية العصر الرسولي على الداخلين إليها، حيث كانوا يقومون بالتحقق من اسم وجنسية كل من قائد السفينة ومن معه من التجار والمسافرين ونوعيات وكميات ما تحمله السفينة من سلع وخلافه، كما كانوا يُخضعون التجار والمسافرين(رجالاً ونساءً) للتفتيش الدقيق .

وهذا نتيجة الصراع بين الدولة الرسولية عند قيامها مع الدولة الأيوبية في مصر هذا من جهة، وتطلع بعض القوى الأخرى للسيطرة على عدن من جهة أخرى.

ومن هنا فإن الرواية تدل على دقة التفتيش التي يتعرض لها القادمون إلى ميناء عدن؛ وإن كان الهدف من ذلك هو الحد من تهريب البضائع، لكن هذا لا يعني أن الهدف الأمني كان غائباً. والدليل على ذلك ما ذكره أحد الباحثين[46] في أن الهدف من ذلك التأكد من هوية المسافرين وتفتيشهم تفتيشاً دقيقاً لاحتمال أن يكون بينهم جواسيس أو حملة رسالة سرية مما يتطلب تدقيقاً كافياً بشأنهم، كما كان يتم تدوين كل المعلومات عنهم ومراقبة تحركاتهم وطبيعة علاقاتهم واتصالاتهم طول فترة وجودهم، وهو إجراء أمني سليم لا يزال متبعاً إلى الآن في معظم دول العالم تجاه الوافدين والغرباء[47]، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على مدى الحرص على التأكد من شخصيات الأجانب تأكيداً للأمن القومي

ومن الإجراءات المعمول بها في ميناء عدن والتي تعود إلى عهد السلطان المنصور نور الدين عمر الحظر على تجار الكارم من شراء المراكب التجارية الكبيرة التي تسمح سعتها بركوب العساكر والخيل، كما حظر القانون عليهم بناء السفن أو المراكب في ميناء عدن، وسبب ذلك أنه لا يأمن متى وصلت تلك المراكب إلى مصر أن تشحن بالعساكر فتعود إلى عدن على بغتة كما جاء في النص القانوني.

كما يُحَرِّم قانون الدولة الرسولية سفر المراكب ذات السعة الكبيرة مباشرة إلى مصر، إلاّ في حالات نادرة،منها السماح لبعض الشخصيات المعروف عنها بحبها وولائها للدولة فإنه يسمح لهم ذلك شريطة أنهم إذا وصلوا مصر لا يسمحوا بنقل العساكر إلى عدن، وإن أُكرهوا على ذلك يغرقوا المراكب – وهي تابعة للدولة – ولا عليهم أية مسئولية، فيتم أخذ المواثيق والعهود منهم على ذلك.

4- السياسة الجمركية:

إن الدارس للعصر الرسولي وتاريخه الاقتصادي يستطيع أن يلحظ انهماك الرسوليين في تنفيذ العديد من الأعمال الاقتصادية الواسعة النطاق والتي يمكن فهمها على إنها خلاصة لتوجههم الاقتصادي، ومحور ارتكاز لإستراتيجيتهم الاقتصادية.

ويمكن فهم هذه الإستراتيجية بأنها خلاصة لفكر الدولة الرسولية التي تسعى إلى ترجمته إلى عمل اقتصادي على أرض الواقع ليحقق الهدف النهائي الذي رسمت خطوطه العريضة الفكرة الاقتصادية المبدئية، ومن خلال ذلك اتضح بما لا يدع مجالاً للشك أنها وضعت أساساً لبناء دولة وفق أُسس اقتصادية .

وبناءً على ذلك يمكن القول أن سعي الدولة الرسولية لتحقيق أهدافها الاقتصادية المنشودة في البناء الاقتصادي جعلت قادتها ينهمكون في تحقيق سلسلة من النشاطات التي وجهوها نحو بناء المؤسسات الاقتصادية وفق أسس منظمة .

لهذا كان للتوجه الاقتصادي أثر بالغ الأهمية في توجيه الدولة، حيث ترك بصماته على العديد من مظاهر الدولة، بل مثل إحدى الدعائم الرئيسة لبقائها على مسرح الأحداث لفترة تربو على القرنين وربع القرن، وجعلها من القوى الاقتصادية المؤثرة في المنطقة.

ومن هذا المنطلق فإن للدولة الرسولية سياسة اقتصادية عامة تنبثق منها السياسات الفرعية للمؤسسات الاقتصادية المختلفة ، وما يهمنا من سياسات هذه المؤسسات السياسة الجمركية لجمرك ميناء عدن.

إن من أهم السياسات الجمركية التي اتخذتها الدولة الرسولية في ميناء عدن هي إسقاط العشور عن بعض السلع التموينية كالأرز والسمسم ،وبعض الصناعات الجلدية ،هذا بالإضافة إلى بعض السلع الضرورية كالأخشاب[48] .

إن انتهاج الرسوليين لهذه السياسة هو- كما احسب –نتيجة تشجيعهم لاستيراد السلع الغذائية والتموينية الضرورية للاستهلاك اليومي ،أو غير الموجودة بالسوق هذا من جهة ، وكذلك تلبية حاجة السوق لبعض السلع الأساسية وكسر حاجز الاحتكار لهذه السلع من قبل التجار من جهة أخرى .

وفضلاً عن ذلك فقد اتبع الرسوليون سياسة جمركية خاصة بالخيل من شأنها أن تحد من التصدير وتشجع الاستيراد ، فقد نص أحد قوانين الجمارك المعمول بها في ميناء عدن على أن الضريبة المفروضة على الخيل الواحد عند التصدير هي سبعون ديناراً، والضريبة المفروضة عليه عند الاستيراد هي خمسون ديناراً[49].

إن أصالة الخيول اليمنية وعراقتها هو السبب وراء ذيوع صيتها وإقبال التجار من كل فج لشرائها وبكثرة، ويبدو أن الرسوليين- ومن قبلهم الأيوبيون- تنبهوا لهذا الأمر، وأدركوا أنه سيؤدي إلى قلتها ، وربما انقراض بعض أصنافها ، وبالتالي حرمانهم من الحصول على الأعداد الكافية منها ،وبعبارة أخرى المحافظة على الخيول اليمنية الأصيلة .

ومن أساليب السياسة الجمركية التي كانت تتبعها الدولة لتنشيط الحركة التجارية وتشجيع التجار هو رصد العديد من الخلع والتشاريف وغيرها من الجوائز والهدايا ،

والتي تمنح من الدولة للتجار القادمين في الموسم التجاري مبكراً بل وإعفاؤهم من طرح الفوة[50]، وفي الوقت نفسه كان يتم تشريف ربابنة السفن والتجار الذين يتأخرون في المغادرة[51] ،وهو من أساليب الترغيب التي مارستها الدولة لاستمرار المواسم التجارية

ولتيسير العشور على بعض التجار وخاصة من بلاد الهند ، فقد كان يتم تأجيل عشور بعض البضائع على التجار كعشور الخيل التي يتم تأجيلها إلى بعد مدة [52].

5- الخلاصة:

يمكن إجمال أهم النتائج التي توصل إليها البحث في الآتي:

- وجود طاقم وظيفي متكامل ومدرب لإدارة الأعمال الإدارية والحسابات المالية،وعمال مهنيين يتولون الأعمال الميدانية من تفريغ، وشحن، وتخزين، ووزن، وفرز، وعد ، وعمال متخصصين في مراقبة وصول السفن وحال رسوها وعند إقلاعها ،ويشرف على الجهاز الإداري مشائخ الفرضة ،وهو عبارة عن مجلس أعلى لإدارة الجمرك ، ويأتي على رأس المجلس ناظر الفرضة.

-يدار الجمرك وفق نظام التقسيم الإداري،فقد كان ينقسم إلى عدة إدارات مثل:إدارة الفرضة،وإدارة الصندوق،وإدارة المخازن،وكل إدارة من هذه الإدارات لها مهام محددة .

- وجود سجلات للأرشفة والحفظ ، وأوراق معاملات ،وسندات مقبوضات ومصروفات،واستمارات بيانات ،وتأشيرات دخول ومغادرة ، وكانت هذه الوثائق تحرر من قبل المختصين في الإدارات المخول لها بإصدارها ،ثم تراجع من مختصين آخرين للتأكد من صحتها وقانونيتها ،ثم تحال إلى المختصين للتوقيع عليها ،ثم تحال إلى الأرشيف لكي تختم بالختم الخاص بجمرك الميناء، وتصبح بعد ذلك وثيقة رسمية .

- لقد اتسم النظام الضريبي الرسولي بالعمومية حيث لم يترك سلعة من السلع التجارية الواردة إلى اليمن في جمرك ميناء عدن إلا أحصائها ، وكان يتم تحديد مقدار العشور التجارية على أساس نوع كل سلعة تجارية.

-اتبعت إدارة جمرك ميناء عدن سياسة خاصة لتنشيط الحركة التجارية،وزيادة الدخل من العائدات الضريبية ،وذلك من خلال تشريف التجار وربابنة السفن التجارية ومنحهم الهدايا ،وتخفيف بعض القوانين الضريبية عليهم .

وفضلا عن ذلك فقد أعفيت بعض السلع من الضرائب، ومن الملاحظ أن هذه السلع هي سلع تموينية وضرورية للحياة اليومية، والهدف من ذلك هو التشجيع على استيرادها.

المصادر والمراجع:

---

[1] العبدلي، أحمد بن فضل بن علي ،هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن، دار العودة، بيروت، الطبعة الثانية،1400 هـ/1980م ،ص17.

[2] الفرضة : هي محط إرساء السفن على البحر.الرازي،محمد بن أبي بكربن عبد القادر،مختار الصحاح،عني بترتيبه:محمود خاطر،دار الفكر ،بيروت،الطبعة الأولى،2003م ،مادة(فرض). هي المكان الذي كان يتم فيه فحص البضائع الواردة وتقدير العشور عليها. بامخرمة، أبو محمد الطيب بن عبد الله ، تاريخ ثغر عدن، تحقيق: أوسكرلوفجرين، دار التنوير، بيروت،الطبعة الثانية، 1407هـ/1986م، ص14 .

[3] المقدسي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ، مطبعة بريل، ليدن،الطبعة الثانية، 1906م ،ص85 .

[4] ابن خرداذبة، أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله ، المسالك والممالك، مطبعة بريل، ليدن، 1889 م،ص70-71؛ ابن فضل الله العمري، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار" القسم الخاص بمملكة اليمن"،تحقيق وتقديم : أيمن فؤاد سيد ، دار الاعتصام، ص53.

[5] نور المعارف في نظم وقوانين وأعراف اليمن في العهد المظفري الوارف، تحقيق: محمد عبد الرحيم جازم، المعهد الفرنسي للآثار والعلوم الاجتماعية، صنعاء،الجزء الأول،الطبعة الأولى ،2003م ، ص514.

[6] دهمان، محمد أحمد ، معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، دار الفكر المعاصر، بيروت/دار الفكر، دمشق، 1410هـ/1990م،ص150.

[7] نور المعارف، الجزء الأول،ص514.

[8] الدكة. لفظة عامية مازالت مستخدمة إلى اليوم، وهي البناء المرتفع عن مستوى سطح الأرض بقليل.

[9] نور المعارف، الجزء الأول، ص 508،513،514.

[10] ينظر:المصدر نفسه،ص511-514 .

[11] ابن المجاور، جمال الدين أبو يوسف بن يعقوب بن محمد ، صفة بلاد اليمن ومكة وبعض الحجاز المسماة تاريخ المستبصر، اعتنى بتصحيحها: اوسكر لوفجرين، دار التنوير، بيروت ،الطبعة الثانية، 1407هـ/1986م،ص138-139.

[12]] نور المعارف، الجزء الأول ،ص512-523.

[13] ابن المجاور، تاريخ المستبصر،ص138- 139؛ هديل،طه حسين عوض، الحياة الاجتماعية في اليمن في عصر الدولة الرسولية (626-858هـ/ 1229-1454م)، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة صنعاء، صنعاء،1428هـ/ 2007م،ص139.

[14] نور المعارف، الجزء الأول ،ص508-513.

[15] المصدر نفسه والجزء،ص508-514.

[16] الكارم: هم تجار مصر، وقد أُشتق اسم الكارم من الكانم وهي منطقة من السودان الغربي تقع بين بحر الغزال وبحيرة تشاد، ثم انتشر هذا الاسم بين المشتغلين بتجارة البهار. ينظر: السيد عبد العزيز سالم، البحر الأحمر في التاريخ الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1993م، ص31-38؛ شائف عبد سعيد ،" أخبار جغرافية اليمن الاقتصادية والاجتماعية في مصنفات الجغرافيين اليمنيين"، مجلة دراسات يمنية، صنعاء، العدد (28)، 1407هـ / 1987م، ص32-33 0

[17] نور المعارف،الجزء الأول،ص514،509.

[18] الدواوين: مفردها ديوان،وهو المكان الذي يجلس فيه الكُتّاب والموظفين في الدولة لإعداد ما يتعلق بحقوق السلطنة من الأعمال والأموال ومن يقوم بها من الجيوش والعمال. انظر: الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد، الأحكام السلطانية، صححه وعلق عليه: محمد حامد الفقي، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة،الطبعة الثانية، 1386هـ/1966م، ص236-237؛ الباشا، حسن، الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار، دار النهضة العربية، القاهرة، 1978م، ص291؛ القاسمي، خالد بن محمد، دراسات في تاريخ اليمن والخليج، دار الثقافة، الشارقة/ دار الحداثة، بيروت، 1993م، ص71.

[19] هديل، الحياة الاجتماعية ،ص136.

[20] با مخرمة، تاريخ ثغر عدن،ص221.

[21] عليان،محمد عبد الفتاح، الحياة السياسية ومظاهر الحضارة في عهد بني رسول باليمن، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة القاهرة، القاهرة، 1973م، ص168 ؛ حماد، أسامة أحمد ،مظاهر الحضارة الإسلامية في اليمن في العصر الإسلامي " عصر دولتي بني أيوب وبني رسول "، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، الطبعة الأولى، سنة 1425هـ/ 2004م، ص137.

[22] الجندي، أبو عبد الله بهاء الدين محمد بن يوسف بن يعقوب ،السلوك في طبقات العلماء والملوك، تحقيق: محمد بن علي الأكوع، مكتبة الإرشاد، صنعاء، الجزء الأول ،الطبعة الثانية، 1416هـ/1995م ، ص441؛ بامخرمة، تاريخ ثغر عدن، ص221.

[23] هو أبو محمد عبد الله بن العباس بن علي بن المبارك الحجاجي الشاكري الهمداني كان له اطلاع في العلوم، توفى بعد 665هـ. ينظر: الأفضل الرسولي ، العباس بن علي بن داود بن يوسف بن عمر بن علي، العطايا السنية والمواهب الهنية في المناقب اليمنية، دراسة وتحقيق : عبد الواحد عبد الله الخامري، وزارة الثقافة والسياحة، صنعاء، 1425هـ/2004م، ص384؛ بامخرمة، تاريخ ثغر عدن، ص221.

[24] نور المعارف، الجزء الأول ،ص70،129.

[25] الأشرف الرسولي، أبو العباس إسماعيل بن العباس،فاكهة الزمن ومفاكهة الآداب والفنن في أخبار من ملك اليمن على أثر التبابعة ملوك العصر والزمن (الباب الخامس)، تحقيق :علي حسين معيلي، رسالة دكتوراه(غير منشورة)، جامعة تونس، تونس،2005م. ص669.السبيعي،محمد عبد الله،الدولة الرسولية في عهد السلطان المجاهد الرسولي علي بن داود (721-764هـ/1321-1363م)"دراسة تاريخية حضارية"،رسالة ماجستير(غير منشورة) ،جامعة أم القرى،المملكة العربية السعودية،1429هـ/2008،ص155.

[26] المكوس : مفردها مكس، وهو جبي المال، وفيه ظلم، وهي دراهم تفرض كضريبة على بائعي السلع في الأسواق في الجاهلية . ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم ، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الجزء الثالث عشر، الطبعة الأولى،1410هـ/1990م ، مادة (مكس)؛ الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب ،القاموس المحيط، تحقيق: مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، بيروت، الطبعة السادسة،1419هـ/1998م، مادة (مكس)؛ الباشا، محمد خليل، الكافي معجم عربي حديث،شركة المطبوعات، بيروت، الطبعة الأولى ،1412هـ/1992م، ص964؛ الباشا، إبراهيم رفعت،مرآة الحرمين والرحلات الحجازية والحج ومشاعره الدينية ، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة،الجزء الأول ،الطبعة الأولى، 1344هـ/1925م، ص69. وأصبحت المكوس عبارة عن ضرائب سلطانية فرضت على الناس. المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر، المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار، تحقيق : أيمن فؤاد سيد ، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي،لندن،الجزء الثاني، 1995م، ص328-330.

[27] القلقشندي، أحمد بن علي بن أحمد ،صبح الأعشى في صناعة الإنشا، نسخة مصورة عن المطبعة الأميرية، مطابع كونستاتوماس، القاهرة، الجزء الرابع ، 1383هـ/1963م، ص30؛ عليان، الحياة السياسية، ص162.

[28] نور المعارف،الجزء الأول،ص521.

[29] المصدر نفسه،ص511، 513.

[30] ابن المجاور،تاريخ المستبصر،ص143.

[31] نور المعارف،الجزء الأول،ص409.460,478,479,485,486؛ ارتفاع الدولة المؤيدية :جباية بلاد اليمن في عهد السلطان المؤيد داود بن يوسف،تحقيق:محمد عبد الرحيم جازم،فن الطباعة،صنعاء ،الطبعة الأولى،1429هـ/2008م ،ص141.

[32] لمعلومات أوفى ينظر:نور المعارف،الجزء الأول،ص409 وما بعدها.

[33] وهي نوع من السفن الحربية الكبيرة والعملاقة التي كانت تجدف بمائة وأربعين مجدافاً ،فكانت تُزَوَّدُ بأبراج للدفاع والهجوم، كما يوجد بها صهاريج لخزن المياةالعذبة.ينظر:المغريزي،الخطط،الجزء الثاني،ص293.

[34] ابن المجاور، تاريخ المستبصر، ص141-142.

[35] نور المعارف، ج1، ص491.

[36] المصدر نفسه والجزء ، ص496.

[37] المصدر نفسه والجزء، ص521.

[38] المصدر نفسه والجزء ،ص409- 460.

[39] تاريخ المستبصر، ص143، 146.

[40] السروري، محمد عبدوه محمد ،الحياة السياسية ومظاهر الحضارة في اليمن في عصر الدويلات المستقلة من سنة (429هـ/1037م) إلى (626هـ/1228م) ، وزارة الثقافة والسياحة، صنعاء، 1425هـ/2004م، ص528؛أسامة حماد، مظاهر الحضارة الإسلامية في اليمن، ص157؛ الفيفي، محمد يحيى، الدولة الرسولية في اليمن: دراسة في أوضاعها السياسية والحضارية (803-827هـ/1400-1424م) ، الدار العربية للموسوعات، بيروت،الطبعة الأولى، 1425هـ/2005م، ص293.

[41] ابن المجاور: تاريخ المستبصر، ص143، 146.

[42] المصدر نفسه،ص138.

[43] نور المعارف، الجزء الأول، ص509.

[44] ينظر : نور المعارف،الجزء الأول، ص501 ومابعدها.

[45] المحتسب وظيفة دينية هدفها إصلاح ممارسات الناس في حياتهم اليومية، فيقوم متوليها بإزالة العمل الذي من شأنه أن يضر بمصالح الناس، إذن هي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ينظر: ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد ، مقدمة ابن خلدون المسماة بكتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، نسخة محققة، دار الفكر، بيروت ، الطبعة الأولى،1424هـ/2003م، ص219.

[46] الشمري، محمد كريم إبراهيم، عدن: دراسة في أحوالها السياسية والاقتصادية 476-627هـ/ 1083-1229م ، دار جامعة عدن، عدن، الطبعة الثانية، 2004م، ص257 .

[47] الشمري، محمد كريم إبراهيم، "الإجراءات الأمنية لحماية التجارة والتجار في ميناء عدن خلال العصر الأيوبي 569-626هـ/ 1173 – 1228م" ، مجلة المؤرخ العربي، بغداد، العدد(45)، 1413هـ/ 1993م، ص100 .

[48] ابن المجاور،تاريخ المستبصر،ص142؛نور المعارف،الجزء الأول،ص500،415.

[49] نور المعارف،الجزء الأول،ص491.

[50] كانت الدولة تفرض على التجار شراء كميات محددة من الفوة التي تزرع في الأملاك التابعة للدولة. نور المعارف،الجزء الأول، ص499-500. والفوة: هي عروق نبات لونها أحمر، يستعملها الصباغون وتعرف بفوة الصباغين، طعمها مر، ولها استعمالات طبية كثيرة. انظر: الملك المظفر، يوسف بن عمر بن علي بن رسول، المعتمد في الأدوية المفردة، تحقيق : مصطفى السقاء، دار القلم، 1421هـ/2000م، ص292-293.

[51] نور المعارف،الجزء الأول، ص502-503.

[52] المصدر نفسه والجزء ، ص506.